

# تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية

تركيا: يتعين على السلطات  
الوطنية والمجتمع الدولي  
العمل ضمن شراكة من أجل  
تلبية احتياجات اللاجئين  
السوريين



منظمة العفو  
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية  
Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: EUR 44/009/2013  
اللغة الأصلية: الإنجليزية  
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة  
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

5	مقدمة .....
6	خلفية: حجم مشكلة اللاجئين .....
6	الأردن .....
7	لبنان .....
7	العراق .....
8	تركيا: ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لحماية اللاجئين السوريين .....
8	مخيمات اللاجئين .....
9	تسجيل جميع اللاجئين السوريين وتزويدهم بالوثائق .....
10	الحصول على الخدمات .....
11	السماح بدخول الأراضي .....
11	عمليات الإعادة القسرية .....
13	توصيات .....
16	الهوامش .....



## مقدمة

إن النزاع المسلح الداخلي الدائر في سوريا يغذي تدفق اللاجئين الذين ينشدون الأمان في الخارج، حيث فرّ ما يربو على 1.3 مليون لاجئ من سوريا إلى بلدان أخرى، ولاسيما تركيا والأردن ولبنان والعراق. وينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان توفير الحماية الكافية للاجئين من سوريا ومساعدتهم إلى حين عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

وتُصدر منظمة العفو الدولية هذا التقرير الموجز لإبراز بواعث القلق بشأن أوضاع اللاجئين من سوريا، وخاصة الموجودين في تركيا، كجزء من حملتها المستمرة فيما يتعلق بالسياسات والممارسات المتعلقة باللاجئين في البلاد.<sup>1</sup> وتستند هذه الوثيقة إلى بحوث أجرتها منظمة العفو الدولية على الأرض في فبراير/شباط 2013، وشملت مقابلات مع لاجئين ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية ومع السلطات التركية على مستويات مختلفة. وقد زار مندوبو المنظمة ثلاث محافظات على الحدود السورية وهي هاتاي وغازيانتب وكيليس. وهذه البحوث هي جزء من عمل المنظمة المستمر في مجال مراقبة أوضاع اللاجئين السوريين.

وتنوّه منظمة العفو الدولية بالخطوات المهمة التي اتخذتها الدول المجاورة لإيواء اللاجئين المرغمين على الفرار من بلادهم بسبب العنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، وتحث السلطات الوطنية في جميع هذه البلدان على اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان حماية جميع الذين يفرون من الأوضاع التي تزداد سوءاً في سوريا.

ويتعين على البلدان المجاورة لسوريا بشكل خاص أن تكفل لجميع الذين يفرون من وجه الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إمكانية الدخول إلى أراضيها وعدم إعادتهم قسراً إلى سوريا. كما يتعين على البلدان المضيفة للاجئين من سوريا ضمان حصول اللاجئين على الخدمات الأساسية الكافية، من قبيل المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

كما تدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى التحلي بروح المسؤولية المشتركة وزيادة إسهامه في حماية اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والتقنية إلى البلدان المجاورة وتمويل المساعدات الإنسانية التي تطلبها الأمم المتحدة لسوريا.

## خلفية: حجم مشكلة اللاجئين

يفرُّ الناس من أتون العنف، الذي يُعتقد أنه حصد أرواح أكثر من 70,000 سوري منذ أن خرج المحتجون السلميون إلى الشوارع في فبراير/شباط 2011 للمطالبة بالإصلاح. وقد تطوّر الوضع في سوريا وتحوّل إلى نزاع مسلح داخلي في أنحاء كثيرة من البلاد بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة التي تهدف إلى إسقاط نظام الحكم. وتفشت انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية على نطاق واسع، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأصبح المدنيون هم الضحايا الرئيسيين. ومع أن الأغلبية العظمى لانتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت على أيدي القوات المسلحة التابعة للدولة ومليشيات "الشبيحة" الموالية للحكومة، فإن جماعات المعارضة المسلحة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان كذلك.<sup>2</sup>

وبحسب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ما يربو على 1.3 مليون سوري كانوا مسجلين، أو بانتظار تسجيلهم كلاجئين، في البلدان المجاورة لسوريا في 18 أبريل/نيسان 2013. و من بينهم أكثر من 50,000 آخرين في مصر، ممن يشكلون مبعث قلق للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى اللاجئين الذين غادروا سوريا، فإن ثمة قرابة أربعة ملايين نازح في داخل البلاد.

### الأردن

وفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك 437,205 لاجئاً سورياً مسجلين أو بانتظار التسجيل في 21 أبريل/نيسان 2013. وقد أثارت منظمة العفو الدولية مع السلطات الأردنية بواعت قلق بشأن إعادة بعض الأفراد الذين يطلبون اللجوء إلى الأردن ومنع آخرين من دخول البلاد. فعلى سبيل المثال، أُعيد نحو 200 لاجئاً سوري إلى الحدود مع سوريا في أعقاب الاحتجاجات التي وقعت في مخيم الزعتري للاجئين في 28 أغسطس/آب 2012. وفي الأشهر الأخيرة أُعيد لاجئون آخرون على خلفية ارتكابهم جرائم أمنية مزعومة أو أفعالاً جنسية "غير أخلاقية". كما أُعيد بعض الفلسطينيين المقيمين في سوريا، ولم يُسمح لعدد آخر غير معلوم من الفلسطينيين المقيمين في سوريا بدخول الأردن.<sup>3</sup>

في 17 يناير/كانون الثاني 2013 ذكر رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور أن الأردن لن يسمح باستمرار دخول اللاجئين إلى بلاده في حالة سقوط نظام الأسد، أو إذا ازدادت أعداد اللاجئين بشكل كبير.<sup>4</sup>

كما فُرضت قيود صارمة على حرية التنقل في مخيمات للاجئين السوريين، ربما تصل إلى حد ظروف الاحتجاز. ففي مخيم "ساير سيتي"، الذي يؤوي نحو 150 لاجئاً فلسطينياً من سوريا، لا يُسمح للاجئين بمغادرة المخيم على الإطلاق، وهو وضع يشبه الاحتجاز من الناحية الفعلية. وفي مخيم الزعتري، الأكبر بكثير، فُرضت قيود صارمة على مغادرة المخيم.

في 19 إبريل/نيسان اندلعت أعمال عنف في مخيم الزعتري، مما أسفر عن إصابة 10 من رجال الأمن، و20 سورياً<sup>5</sup>. وطبقاً لتقارير إعلامية، فإن أفراداً متظاهرين احتجاجاً على الظروف في المخيم، من بينها القيود المفروضة على مغادرة المخيم، قد اشتبكوا مع الشرطة<sup>6</sup>. وقد انقطعت المياه عن المخيم، بشكل مؤقت، في اليوم التالي<sup>7</sup> وورد أنه

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

قد ألقى القبض على نحو ثمانية سوريين، وربما يتم توجيه تهم إليهم أمام محكمة أمن الدولة. وبعد ذلك، قرر مجلس الوزراء مخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشيراً إلى أن استمرار الأزمة وتقاعس المجتمع الدولي عن تقديم الدعم المالي الكافي إلى المملكة كى تتحمل الأعباء الناجمة عن تزايد عدد اللاجئين، فسوف يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني، إلى جانب الأمن العالمي والاستقرار<sup>8</sup>.

## لبنان

في 18 أبريل/نيسان 2013، كان هناك 428,649 سورياً مسجلين أو بانتظار التسجيل كلاجئين في لبنان. وتوّه منظمة العفو الدولية بالجهود التي يبذلها لبنان من أجل استقبال وإيواء مثل هذا العدد الكبير والمتزايد للاجئين، وتشير إلى الأعباء الإضافية التي ترهق الموارد، ليس في مجالات السكن والتعليم والصحة وغيرها فحسب، وإنما فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية في البلاد أيضاً. وفي 20 إبريل/نيسان، حذر مروان شاربييل، وزير الداخلية المؤقت، من أن لبنان لم يعد قادراً على استيعاب تدفق اللاجئين السوريين. "أحث على تقسيم الأعباء والأعداد (اللاجئين السوريين) بين الدول لأن لبنان تخطى قدرته على استيعابهم"<sup>9</sup>.

وفي الوقت الذي وردت أنباء ذات صدقية في عام 2012 حول القبض على عدد قليل من النشطاء السوريين وإعادةتهم إلى سوريا على أيدي مسؤولين سوريين أو أفراد مرتبطين بهم بحسب ما زُعم، فإن منظمة العفو الدولية تعترف بأنه لم ترد أنباء عن أية عمليات إعادة قسرية من لبنان منذ أغسطس/آب 2012، وتشجع السلطات اللبنانية على الاستمرار في التقيد بسياسة عدم الإعادة القسرية.

ويواجه اللاجئون الفلسطينيون الذين يفرون من سوريا شروطاً تمييزية للدخول تفرضها السلطات اللبنانية عليهم، وبالذات شرط دفع رسوم تصريح دخول قيمتها 17 دولاراً، والذي ينبغي إلغاؤه لأنه قد يعيق قدرة اللاجئين الفلسطينيين على طلب الحماية في لبنان، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

## العراق

وفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان عدد اللاجئين المسجلين في العراق في 20 إبريل/نيسان 2013 يقدر بـ 133,840 لاجئاً، ممن تم إيواء معظمهم في إقليم كردستان. ويقال إن مخيم "دوميز" للاجئين، الواقع في محافظة دهوك بإقليم كردستان "مكتظ بشكل مخيف"، حيث يقيم 15 شخصاً أو أكثر في الخيمة الواحدة في بعض الحالات. وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن إغلاق الحدود عند نقطة "القائم" في محافظة الأنبار في أواسط أغسطس/آب 2012<sup>10</sup>. ولا تزال الحدود مغلقة، باستثناء حالات الطوارئ الطبية؛ إذ يُسمح للأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية بالدخول لمدة يوم واحد لتلقي العلاج في الوحدة الصحية المقامة على الحدود. وفي 28 مارس/آذار أُغلقت الحدود لأغراض تتعلق بجمع شمل العائلات، مع بعض الاستثناءات. إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى إبقاء كافة الحدود مفتوحة أمام الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية.

## تركيا: ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لحماية اللاجئين السوريين

بحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا في 17 أبريل/نيسان 2013 نحو 291,996 لاجئاً ممن تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق تجاههم – أي بزيادة قرابة الثلث منذ مطلع عام 2013. بيد أن السلطات التركية تقدر عدد اللاجئين السوريين في تركيا بنحو 400,000 لاجئ، بينهم قرابة 140,000 لاجئ تم إيوائهم في 17 مخيماً للاجئين تديرها الحكومة في ثمانى محافظات.<sup>11</sup>

وفي حين تعترف منظمة العفو الدولية بالجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات التركية لإيواء العدد المتزايد من اللاجئين السوريين، فإنها حددت بواعث القلق بشأنهم وتعتقد أنه ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لضمان حمايتهم. وثمة حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات مالية أكبر بكثير مما يقدمه الآن، لمساعدة السلطات التركية على تلبية احتياجات اللاجئين السوريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين على السلطات التركية اعتماد استراتيجيات جديدة، بشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وفي الوقت الذي وردت أنباء عن جودة مستوى الخدمات التي تُقدّم للاجئين السوريين في المخيمات التي تديرها الحكومة، فإن المخيمات تعمل بكامل طاقتها وإن أعداد اللاجئين السوريين خارج المخيمات أكبر بكثير من الزيادة المخطط لها في الطاقة الاستيعابية لمخيمات اللاجئين. ويساور منظمة العفو الدولية قلق لأن الأوضاع التي يعيش فيها العديد من اللاجئين السوريين خارج المخيمات مزرية، والاحتياجات الأساسية والخدمات المقدّمة لهم غير كافية. كما يساورها القلق لأن الحدود التركية مفتوحة للسوريين الذين يحملون جوازات سفر أو ذوي الاحتياجات الطبية الحرجة فقط، الأمر الذي يحرم العديد من السوريين من فرصة الحصول على الأمان في تركيا ويتركهم عالقين في ظروف مزرية في المخيمات المؤقتة للأشخاص النازحين داخلياً التي تقع قرب الحدود التركية. ووردت أنباء متزايدة عن وقوع عمليات إعادة قسرية للاجئين إلى سوريا، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقوانين التركية.

### مخيمات اللاجئين

في مارس/آذار 2013 كان هناك 17 مخيماً للاجئين تديرها الحكومة، ثلاثة منها تتكون من حاويات، بينما تتكون المخيمات الباقية من خيام، وثمة مخيمان إضافيان قيد الإنشاء يتكونان من حاويات. وترحب منظمة العفو الدولية بأن بعض المخيمات التي أنشأت مؤخراً يقع على مسافة بعيدة عن الحدود السورية، بما يتماشى مع المعايير الدولية التي تقتضي إقامة المخيمات في أماكن على بُعد مسافة معقولة من حدود الدولة الأصلية للاجئين، لا تقل عن 50 كيلومتراً. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات التركية إلى ضمان أن تكون مواقع جميع المخيمات الجديدة وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة كحد أدنى.

وفي حين أنه لم يُسمح لمنظمة العفو الدولية، شأنها شأن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الأخرى، بدخول المخيمات للتحقق من المعلومات المتعلقة بأوضاعها، فإن الأنباء تشير إلى توفير موارد وإدارة لوجستية جيدة للمخيمات. ويُسمح للاجئين السوريين المقيمين في المخيمات بالحصول على خدمات طبية كافية، بما فيها نظام



تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

التحويل إلى مستشفيات محلية ومعالجة الأمراض المزمنة. كما وردت أنباء عن توفير المأوى والغذاء، بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية الأخرى، بشكل كاف. وترحب منظمة العفو الدولية بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأغذية العالمي في تزويد اللاجئين المقيمين في المخيمات ببطاقات إلكترونية كي يتمكنوا من شراء أصناف الأغذية بدلاً من تزويدهم بوجبات ساخنة من قبل السلطات مباشرة. وتوصي منظمة العفو الدولية بتوسيع نطاق هذا المشروع ليشمل جميع اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات وجميع اللاجئين المسجلين الذين يعيشون خارج المخيمات، وبأن يقوم المجتمع الدولي بزيادة التمويل بحيث تتم تغطية تكاليف توسيع هذا المشروع.

كما توصي المنظمة بأن تقوم المفوضية العليا للاجئين بإنشاء وجود دائم لها في المخيمات من أجل تحديد وتقييم ومساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية التي لا يمكن تلبيةها في المخيمات، وتقديم المشورة والإرشادات من قبل الخبراء إلى سلطات المخيمات. كما توصي المنظمة بتوسيع نطاق الخدمات المقدّمة إلى العديد من اللاجئين من ضحايا الصدمة، وللإجابة على مقتضيات المساعدة النفسية – الاجتماعية المتزايدة للاجئين السوريين، فإنه ينبغي السماح للمنظمات غير الحكومية التي تقدم هذه الخدمات في تركيا بدخول المخيمات، ويتعين على السلطات اتخاذ الخطوات الضرورية لتسهيل عملها داخل المخيمات وخارجها على السواء. وتطالب المنظمة بالسماح لمنظمات حقوق الإنسان بدخول جميع المواقع التي يقيم فيها اللاجئون، كي تتمكن من مراقبة الأوضاع والخدمات في المخيمات على نحو مستقل.

### تسجيل جميع اللاجئين السوريين وتزويدهم بالوثائق

ترحب منظمة العفو الدولية بقيام السلطات التركية باستحداث إجراءات تسجيل للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في محافظتي كيليس وغازيانتب الحدوديتين، وبأن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ستقدم مساعدات فنية. إن تسجيل اللاجئين يشكل مكوناً أساسياً من مكونات الحماية الدولية وعنصراً حاسماً في ضمان إمكانية حصول اللاجئين على حقوقهم وتسهيل الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلاتهم. وتوصي المنظمة باتباع إجراءات التسجيل بما يتماشى مع المعايير والإجراءات التي تعتمدها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، من أجل تحديد احتياجات الحماية والمساعدة في مجتمع اللاجئين. كما توصي المنظمة بتوسيع نطاق إجراءات التسجيل بحيث يشمل جميع المحافظات التي يعيش فيها لاجئون سوريون.

كما ترحب منظمة العفو الدولية بمشروع تزويد اللاجئين السوريين المسجلين الذين يعيشون خارج المخيمات بوثائق هوية تكفل لهم الحصول على الخدمات. وتوصي المنظمة بقوة بتزويد جميع اللاجئين السوريين في وقت التسجيل بالمعلومات المتعلقة بكيفية الحصول على حقوقهم في تركيا، وبأن تتضمن وثائق هويتهم تفاصيل وضعهم القانوني كأشخاص يتمتعون بحماية مؤقتة.

وكجزء أساسي من توضيح الصفة القانونية للاجئين السوريين، يتعين على السلطات التركية أن تعلن على الملأ التوجيه المتعلق بالحماية المؤقتة الصادر في 30 مارس/آذار 2012، على أن يدخل حيز النفاذ فوراً.<sup>12</sup>

وفي الوقت الذي يقال إن التوجيه يتماشى مع المعايير الدولية، فإن كونه غير منشور يشكّل عقبة خطيرة في سبيل منح اللاجئين السوريين صفة قانونية آمنة. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن القانون المتعلق بالأجانب والحماية الدولية الذي أقره البرلمان التركي في 4 أبريل/نيسان ينص على توفير الحماية المؤقتة. وتشير المنظمة إلى أن القانون يطلب من الحكومة إقرار لائحة داخلية منفصلة من أجل توفير الحماية المؤقتة. وينبغي إدراج الحقوق لمنوحة للاجئين الذين يتمتعون بحماية مؤقتة وتنسيق المساعدات المقدّمة لهم تحت هذه اللائحة التنظيمية.<sup>13</sup> وتدعو المنظمة السلطات التركية إلى نشر مثل هذه اللائحة بدون تأخير، وضمان أن تكون متسقة تماماً مع المعايير الدولية.

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

## الحصول على الخدمات

ترحب منظمة العفو الدولية بإصدار الحكومة تعميماً على 11 محافظة مجاورة للحدود السورية، يتضمن حصول اللاجئين السوريين على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المواطنين الأتراك، وها يعتبر نموذجاً للممارسات الفضلى. وتشير المنظمة إلى أن إجراءات التسجيل الجارية حالياً يجب أن تتيح للسلطات فرصة توفير المزيد من الخدمات الصحية للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات. وتشجع السلطات التركية على توضيح مستوى الرعاية المتاحة للاجئين السوريين المنصوص عليها في هذا التعميم (المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث). كما تلاحظ المنظمة أن التعميم يجيز للسلطات المحلية أن تتخذ قراراً بشأن مدى تطبيقه، ويساورها قلق لأن التعميم يُنفذ على نحو مختلف باختلاف المحافظات. فعلى سبيل المثال، دُكر أن الأشخاص الذين يحتاجون إلى معالجة طبية طارئة سيتمكنون من تلقي العلاج في مستشفيات الدولة في محافظة كيليس، ولكن ذلك لم يكن مكفولاً في محافظة هاتاي.

وورد أن اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات والمصابين بأمراض مزمنة لم يتمكنوا من الحصول على العلاج. كما تردد أنه في المناطق الحدودية التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، لم تكن مرافق الرعاية الصحية المتوفرة كافية لمعالجة جميع المحتاجين. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق بشأن تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية تفيد بأن إمكانية حصول اللاجئين وطالبي اللجوء الآخرين في تركيا على الرعاية الصحية قد تقلصت بسبب تخصيص الموارد للاجئين السوريين المتواجدين في مدن متفرقة. وأبلغت السلطات التركية منظمة العفو الدولية بأن لديها خططاً لزيادة الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الدولة في مدينة كيليس.

ولمعالجة مشكلة عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لمرافق الرعاية الصحية في المحافظات الحدودية، توصي منظمة العفو الدولية بأن يستثمر المجتمع الدولي في زيادة طاقة مرافق الرعاية الصحية في المحافظات الحدودية، وبأن تعمل السلطات التركية على توسيع نطاق إجراءات التحويل الطبي لتسهيل توفير المعالجة الطبية في المدن الرئيسية بطاقة أكبر. كما توصي المنظمة بأن يتمتع المواطنون الأتراك وجميع مجتمعات اللاجئين بمنافع زيادة طاقة الرعاية الصحية على قدم المساواة بما يتماشى مع روح التوجيه الحكومي المتعلق بالحصول على الرعاية الطبية التي تتيح توفير خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين والمواطنين الأتراك على أسس متساوية. كما توصي المنظمة بأن تقوم السلطات التركية بتيسير إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في توفير الخدمات الطبية لزيادة طاقة الرعاية الصحية في المناطق التي تكون بحاجة ماسة إليها. إن قدرة المنظمات غير الحكومية على توفير الخدمات الصحية تواجه حالياً عقبة تتمثل في عدم السماح لها بالتسجيل أو في عمليات التأخير البيروقراطية المفرطة في الحصول على تراخيص لعملها من السلطات الوطنية.

ولهذه الغاية ترحب منظمة العفو الدولية بقيام السلطات التركية بنشر لائحة داخلية تنص على إنشاء مرافق مؤقتة للرعاية الصحية من قبل المنظمات غير الحكومية. وتدعو المنظمة إلى تنفيذ التوجيه بشكل كامل وعاجل وبدون عمليات تأخير بيروقراطية مفرطة.

وبالإضافة إلى توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتوفير الأغذية من خلال خطة توزيع البطاقات الإلكترونية التي وضعها برنامج الأغذية العالمي، فإنه ينبغي استخدام إجراءات التسجيل لتحديد احتياجات اللاجئين السوريين الفردية فيما يتعلق بالمأوى، مع إقرار أحكام تنص على تقديم المساعدات لضمان حصول اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات على سكن كافٍ.

- 11 تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية  
تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

## السماح بدخول الأراضي

يساور منظمة العفو الدولية قلق من أنه على الرغم من تأكيد السلطات التركية على انتهاج سياسة "الباب المفتوح" بالنسبة للاجئين السوريين، فقد وُضعت قيود على دخولهم منذ يوليو/ تموز 2012، وخاصة بالنسبة للسوريين الذين لا يحملون جوازات سفر، أو من هم بحاجة طبية ماسة، وذلك بسبب انعدام الطاقة الاستيعابية الإضافية في مخيمات اللاجئين بحسب ماورد.

وقد نتج عن ذلك حرمان عشرات آلاف السوريين من فرصة طلب الأمان في تركيا هرباً من العنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تُرك معظمهم عالقين في مخيمات للنازحين داخلياً في ظروف متردية للغاية. وترى منظمة العفو الدولية أنه مهما كان ما تقدمه السلطات التركية من مساعدات إنسانية إلى السوريين النازحين داخلياً في المنطقة الحدودية، فإن أوضاعهم تظل متردية للغاية، حيث يفتقرون إلى المياه النظيفة والكهرباء والتلميذات الصحية الأساسية، مما يسهم في سوء الحالة الصحية في مجتمعات النازحين داخلياً.

وبغض النظر عن الأوضاع، فإن السلطات التركية يجب أن تكفل السماح لجميع الذين يفرون من أتون النزاع في سوريا بدخول تركيا وإتاحة الفرصة لهم لطلب اللجوء في البلاد، بما يتماشى مع التزامات تركيا بموجب القانون الدولي وسياسة "الباب المفتوح" المعلنة.

وانطلاقاً من روح التضامن والمسؤولية المشتركة، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدات حقيقية إلى السلطات التركية وغيرها من البلدان المجاورة لسوريا، بهدف تمكينها من توفير الخدمات الأساسية والحماية للاجئين من سوريا.

## عمليات الإعادة القسرية

يساور منظمة العفو الدولية قلق عميق بشأن الأنباء المتزايدة المتعلقة بإعادة اللاجئين السوريين قسراً إلى بلادهم، حيث يمكن أن يتعرضوا لخطر الاضطهاد أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ووردت أنباء عن وقوع عدد من عمليات الإعادة القسرية للاجئين عقب شيوخ مزاعم بأنهم ارتكبوا جرائم جنائية أو جرائم ضد النظام العام. وتتعلق آخر أنباء عمليات الإعادة القسرية وأكبرها حجماً بمخيم أكتشاكالي للاجئين في محافظة شانليورفا، وذكرت تقارير شهود عيان أن مجموعة مؤلفة من 500-600 لاجئ سوري أُعيدوا قسراً إلى سوريا من مخيم اللاجئين في الفترة 27-28 مارس/ آذار 2013. وتشير الأنباء إلى أن عمليات الإعادة القسرية حدثت عقب اندلاع احتجاجات عنيفة في المخيم على أثر نشوب حريق في إحدى الخيام، قُتل فيه شخص واحد على الأقل وجرح آخر. ويُذكر أن الاحتجاجات بدأت في صبيحة يوم 27 مارس/ آذار، وأصبحت أكثر عنفاً مع تقدم ساعات النهار، قبل أن تتم السيطرة عليها من قبل أفراد الشرطة والجنود. ووردت أنباء تفيد بأن السلطات استخدمت صور فيديو التُقطت للاحتجاجات للتعرف على هوية اللاجئين الذين شاركوا في الاضطرابات. وقد تمت إعادة الأشخاص، الذين زعمت السلطات أنهم تورطوا في الاضطرابات، قسراً إلى سوريا في مجموعات صغيرة بحسب تلك الأنباء.

إن مثل هذه الإعادة القسرية من شأنها أن تُظهر استخفافاً صامداً بسلامة اللاجئين السوريين، وهي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقوانين الوطنية التركية على السواء. وفي حين أن السلطات التركية مسؤولة عن صون الأمن والمحافظة على سلامة السكان في المخيمات، فإن الإعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء من سوريا، مهما كانت الطريقة، تعرّضهم لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتعتبر انتهاكاً لمبدأ "عدم الإعادة القسرية"، التي تحظرها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والقانون الدولي العرفي. ويتعين

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

على السلطات التركية، كما هي الحال بالنسبة لأي فرد يخضع لولايتها القضائية، أن تجري تحقيقاً في جميع الأفعال الجنائية التي زُعم أنها اقترفت، وتقديم الأشخاص الذين تتبين مسؤوليتهم عن ارتكابها إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات التركية إلى ضمان عدم تنفيذ أية عمليات إعادة قسرية للاجئين وطالبي اللجوء السوريين وبأية طريقة كانت، وإلى إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها إلى السلطات المحلية تفيد بأن عمليات الإعادة القسرية غير مسموح بها. ويتعين على السلطات التركية فتح تحقيق عاجل وفعال ومحاييد في الأنباء ذات الصديقة التي أوردها شهود عيان وتتعلق بحدوث عمليات إعادة قسرية.

- 13 تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية  
تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

## توصيات

### إلى السلطات الوطنية في البلدان المجاورة لسوريا:

- إبقاء حدودها مفتوحة أمام جميع الأشخاص الذين يفرون من أتون النزاع في سوريا بدون تمييز، وضمان دخولهم إلى أراضيها بلا عوائق وضمان سلامتهم؛
- تماشياً مع مبدأ "عدم الإعادة القسرية" في القانون الدولي، يتعين على جميع البلدان ضمان عدم إعادة أيٍّ من الفارين من سوريا إلى بلاده قسراً بأي شكل ومهما كانت الأسباب؛
- ضمان حصول اللاجئين من سوريا على الخدمات الأساسية الكافية، بما فيها المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمرافق الصحية والتعليم؛
- تزويد اللاجئين الفارين من سوريا بوثائق هوية تتعلق بوضعهم القانوني وحقوقهم؛
- ضمان احترام جمع شمل الأسر، وتوفير حماية خاصة للأطفال حيثما يقتضي الأمر؛
- احترام حق اللاجئين في الحرية وفي التنقل بحرية، وعدم اعتقالهم تعسفياً.

### إلى المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

#### وغيرهما من البلدان القادرة على تقديم المساعدات، انطلاقاً من روح المسؤولية المشتركة:

- تقديم الدعم المالي والتقني العاجل إلى البلدان المجاورة لسوريا لمساعدتها على توفير الحماية للاجئين من سوريا، وضمان إتاحة فسحة الحماية لجميع الذين يحتاجون إليها؛
- تقديم مساهمة مالية حقيقية عاجلة إلى "خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين".

### وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات المحددة التالية إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق باللاجئين

#### السوريين في تركيا:

- الالتزام بمشاركة أكبر في المسؤولية عن توفير الخدمات للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات، من أجل دعم التنفيذ التام لسياسة "الباب المفتوح" التركية؛
- الاستثمار في زيادة الطاقة الاستيعابية لمرافق الرعاية الصحية في المحافظات الحدودية بالتعاون مع السلطات التركية.
- تأمين التمويل الكافي لمشروع البطاقات الإلكترونية التي يصدرها برنامج الأغذية العالمي للاجئين، لضمان توسيع نطاقه بحيث يشمل توفير المواد الغذائية لجميع اللاجئين السوريين المسجلين، سواء كانوا داخل المخيمات أو خارجها؛

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

### تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات المحددة التالية إلى حكومة تركيا:

#### فيما يتعلق بتوفير الحماية المؤقتة:

- نشر التوجيه المتعلق بتوفير الحماية المؤقتة للسوريين الذي صدر في مارس/ آذار 2012، على أن يدخل حيز النفاذ فوراً؛
- وضع لائحة داخلية تتعلق بتوفير الحماية المؤقتة بلا تأخير بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية، وضمان التزامها بالمعايير الدولية.

#### فيما يتعلق بمخيمات اللاجئين:

- توسيع نطاق مشروع البطاقات الإلكترونية التي يصدرها برنامج الأغذية العالمي للاجئين من أجل مساعدتهم على شراء المواد الغذائية للاجئين داخل جميع المخيمات ولللاجئين المسجلين خارج المخيمات؛
- السماح للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء وجود دائم في المخيمات بهدف تحديد وتقييم ومساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية لا تتوفر لهم في المخيمات، وتقديم المشورة والإرشادات من ذوي الخبرة إلى سلطات المخيمات؛
- توسيع نطاق تقديم الخدمات للعديد من اللاجئين الذين يعانون من الصدمة؛
- السماح للمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات المساعدة النفسية – الاجتماعية؛
- السماح لجميع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بدخول كافة المواقع التي يقيم فيها اللاجئون، وذلك من أجل مراقبة الأوضاع في المخيمات بشكل مستقل.

#### فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وتقديم الخدمات إلى اللاجئين خارج المخيمات:

- ضمان القيام بإجراءات التسجيل بما يتماشى مع معايير وإجراءات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بهدف تحديد احتياجات الحماية والمساعدة داخل مجتمع اللاجئين؛
- توسيع نطاق إجراءات التسجيل ليشمل جميع المحافظات التي يعيش فيها لاجئون سوريون؛
- تزويد جميع اللاجئين السوريين في وقت التسجيل بمعلومات تتعلق بكيفية الحصول على حقوقهم في تركيا، وضمان تلقيهم وثائق تتضمن تفاصيل صفتهم القانونية كأشخاص يتمتعون بالحماية المؤقتة؛
- ضمان توفير المواد الغذائية المختلفة بواسطة مشروع البطاقات الإلكترونية التي يصدرها برنامج الأغذية العالمي لجميع اللاجئين السوريين المسجلين؛
- ضمان استخدام إجراءات التسجيل لتحديد احتياجات الحماية للاجئين السوريين الأفراد في المناطق الحضرية خارج المخيمات.

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

### فيما يتعلق بالحصول على خدمات من قبيل المأوى والرعاية الصحية والتعليم:

- ضمان وضع أحكام تنص على تمكين اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات من الحصول على السكن الكافي؛
- توضيح مستوى الرعاية (المستوى الأول، والمستوى الثاني، والمستوى الثالث) المتاح للاجئين السوريين والمنصوص عليه في التعميم الحكومي؛
- ضمان تنفيذ مضمون التعميم بصورة فعالة في جميع المحافظات التي يعيش فيها لاجئون سوريون؛
- زيادة طاقة مرافق الرعاية الصحية في المحافظات الحدودية؛
- توسيع نطاق إجراءات التحويل الطبي، بحيث يسمح بتقديم المعالجة الطبية في المدن الرئيسية بطاقة أكبر؛
- ضمان تقديم المنافع الناجمة عن زيادة طاقة مرافق الرعاية الصحية للمواطنين الأتراك وجميع مجتمعات اللاجئين على قدم المساواة، بما يتماشى مع روح التعميم الحكومي بشأن الحصول على الرعاية الطبية؛
- ضمان حصول جميع الأطفال اللاجئين السوريين على التعليم؛
- تيسير إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في مجال تقديم الخدمات الطبية والتعليمية، من أجل زيادة طاقات العمل في المجالات الأكثر ضرورة؛
- ضمان التنفيذ التام والعاجل وبدون عمليات تأخير بيروقراطية لللائحة الداخلية التي وضعتها الحكومة والتي تنص على تسهيل قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير المرافق الطبية المؤقتة.

### فيما يتعلق بالسماح بدخول الأراضي وعدم الإعادة القسرية:

- العمل بلا تأخير من أجل ضمان السماح لجميع الفارين من سوريا طلباً للأمان في تركيا بدخول الأراضي التركية؛
- ضمان عدم الإعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء بأي شكل من الأشكال؛
- إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها إلى السلطات المحلية تفيد بأن عمليات الإعادة القسرية غير مسموح بها؛
- فتح تحقيقات عاجلة وفعالة ومحايدة في الأنباء ذات الصديقة التي أوردتها شهود عيان والمتعلقة بوقوع عمليات إعادة قسرية.

تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

## الهوامش

- <sup>1</sup> أنظر مثلاً، منظمة العفو الدولية، تركيا: تقطعت بهم السبل: حرمان اللاجئين في تركيا من الحصول على الحماية، 22 أبريل/نيسان 2009، رقم الوثيقة: EUR 44/001/2009، على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR44/001/2009>
- تركيا: ضمان سلامة اللاجئين السوريين والسماح بدخول المراقبين الوطنيين والدوليين، 12 يونيو/حزيران 2012، رقم الوثيقة: EUR 44/009/2012 على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/009/2012/en/64594682-ee8e-4cde-8022-4f0a83842ecf/eur440092012en.html>
- <sup>2</sup> للاطلاع على آخر التقارير الموجزة لمنظمة العفو الدولية، أنظر: سوريا فتابل الحكومة تهطل على رؤوس المدنيين، رقم الوثيقة: MDE 24/009/2013، بتاريخ 14 مارس/آذار 2013، على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/009/2013/en>
- الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، رقم الوثيقة: MDE 24/008/2013، بتاريخ 14 مارس/آذار 2013، على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/008/2013/en/8d527c4e-2aff-4311-bad8-d63dbc97c96a/mde240082013en.html>
- <sup>3</sup> منظمة العفو الدولية، اللاجئين من سوريا سيكابدون المزيد من المعاناة إذا أغلق الأردن حدوده، 18 يناير/كانون الثاني 2013، على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/refugees-syria-face-further-suffering-if-jordan-closes-border-2013-01-18>
- <sup>4</sup> رئيس الوزراء يقول إن الأردن سيمنع الهجرة الجماعية للاجئين السوريين في حالة سقوط نظام الأسد، وكالة أسوشيتد برس، 17 يناير/كانون الثاني 2013.
- <sup>5</sup> 'إصابة عدد من أفراد قوات الأمن واللاجئين بجروح في احتجاجات بمخيم الزعتري،' جوربان تايمز، 20 أبريل/نيسان 2013، أنظر الرابط: <http://jordantimes.com/security-personnel-refugees-injured-in-zaatari-protest>
- <sup>6</sup> أنظر على سبيل المثال: 'أفراد الأمن يقبضون على 8 أشخاص على خلفية أعمال العنف في مخيم الزعتري،' نا غولف توداي (نقلًا عن وكالة الصحافة الفرنسية)، 22 أبريل/نيسان 2013 على الرابط: <http://gulftoday.ae/portal/Ofb1eb68-9f1f-4840-b493-002609f31b6b.aspx>
- <sup>7</sup> 'تصاعد التوتر في أعقاب اندلاع حوادث شغب في مخيم للاجئين السوريين في الأردن،' نا نيويورك تايمز، 20 أبريل/نيسان 2013، أنظر الرابط: [http://www.nytimes.com/2013/04/21/world/middleeast/tensions-high-after-riot-at-syrian-refugee-camp-in-jordan.html?\\_r=1](http://www.nytimes.com/2013/04/21/world/middleeast/tensions-high-after-riot-at-syrian-refugee-camp-in-jordan.html?_r=1)
- <sup>8</sup> 'الأردن سيخاطب مجلس الأمن في محاولة لحل الأزمة السورية،' وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 20 أبريل/نيسان 2013، أنظر الرابط: [http://www.petra.gov.jo/public\\_news/Nws\\_NewsDetails.aspx?Menu\\_ID=6&Site\\_Id=2&lang=2&NewsID=107968&CatID=13](http://www.petra.gov.jo/public_news/Nws_NewsDetails.aspx?Menu_ID=6&Site_Id=2&lang=2&NewsID=107968&CatID=13)
- <sup>9</sup> أنظر مثلاً: 'شربل: مساعدة مزيد من اللاجئين أكبر من طاقة لبنان،' نا ديلي ستار، 20 أبريل/نيسان 2013، أنظر الرابط: <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2013/Apr-20/214472-lebanon-beyond-capacity-to-aid->



- 17 تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية  
تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي العمل ضمن شراكة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين

[more-refugees-charbel.ashx#axzz2RBxFNn76](http://www.amnesty.org/en/news/syria-more-refugees-charbel.ashx#axzz2RBxFNn76)

<sup>10</sup> أنظر، منظمة العفو الدولية، يتعين على الدول المجاورة لسوريا أن تكفل السماح للاجئين الذين تقطعت بهم السبل بدخولها طلباً للأمان، 14 سبتمبر/أيلول 2012، على الرابط: <http://www.amnesty.org/en/news/syria-refugees-2012-09-14>

<sup>11</sup> أنظر، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تركيا: تحديث من المفوضية العليا للاجئين بشأن النزوح الداخلي السوري، 5 أبريل/نيسان 2013، على الرابط: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=1784>

<sup>12</sup> التوجيه المتعلق بالسماح بدخول وإقامة مواطني الجمهورية العربية السورية والأشخاص المقيمين في الجمهورية العربية السورية من عديمي الجنسية الذين يطلبون اللجوء بشكل جماعي في تركيا. [النص باللغة التركية:

Türkiye'ye Toplu sığınma amacıyla gelen suriye arap cumhuriyeti vatandaşlarının ve suriye arap [cumhuriyetinde ikamet eden vatansız kişilerin kabulüne ve barındırılmasına ilişkin yönerge

<sup>13</sup> قانون الجانب والحماية الدولية، القانون رقم 6458 الذي دخل حيز النفاذ في 4 أبريل/نيسان 2013. النصوص الأخرى المتعلقة بالحماية المؤقتة والدولية: الحماية المؤقتة:

المادة 91 – (1) يجوز توفير حماية مؤقتة للمواطنين الأجانب الذين أُرغموا على مغادرة بلدانهم، والذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم، والذين يصلون إلى أو عبر حدودنا في مجموعات كبيرة طلباً للحماية الطارئة والمؤقتة.

(2) إن السماح بدخول مثل هؤلاء الأشخاص، وإقامتهم في تركيا، وحقوقهم وواجباتهم، والإجراءات التي ينبغي اتباعها عندما يغادرون تركيا، والتدابير التي ينبغي اتخاذها ضد الحركات الجماعية، والتعاون والتنسيق بين المؤسسات والكيانات الوطنية والدولية، وواجبات وصلاحيات المؤسسات والكيانات في المركز وفي المحافظات، هي مسائل تقررها اللائحة الداخلية التي سيصدرها مجلس الوزراء. [النص باللغة التركية:

Geçici Koruma ve Uluslararası Korumaya İlişkin Diğer Hükümler  
Geçici koruma

MADDE 91- (1) Ülkesinden ayrılmaya zorlanmış, ayrıldığı ülkeye geri dönemeyen, acil ve geçici koruma bulmak amacıyla kitlesel olarak sınırlarımıza gelen veya sınırlarımızı geçen yabancılara geçici koruma sağlanabilir. Bu kişilerin Türkiye'ye kabulü, Türkiye'de kalışı, hak ve yükümlülükleri, Türkiye'den çıkışlarında yapılacak işlemler, kitlesel hareketlere karşı alınacak tedbirlerle ulusal ve uluslararası kurum ve kuruluşlar arasındaki iş birliği ve koordinasyon, merkez ve taşrada görev alacak kurum ve kuruluşların görev ve yetkilerinin belirlenmesi, Bakanlar Kurulu tarafından çıkarılacak yönetmelikle düzenlenir.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية